مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

استنكر الاعتداء على أطفال ونساء البدون في تيماء وضربهم بالهراوات وإصابة واعتقال العشرات منهم

محمد الخليفة: من المسؤول إذا ثبت فعلاً وفاة الشاب العنزي بسبب الغاز المسيل للدموع؟

استنكر مرشح الدائرة الرابعة محمد الخليفة ما قامت به وزارة الداخلية في منطقة تيماء ظهر أمس الأول وتحديدا بعد صلاة الجمعة وهجومها غير المبرر وضربها للأطفال والنساء والشباب والشياب من البدون الذين تجمعوا في اعتصام سلمي وهاجمتهم بالهراوات والماء الحار والقنابل الدخانية وإصابة العديد منهم واعتقال العشرات، وقال الخليفة في تصريح صحافيا كان يفترض من قيادات الداخلية حل المشكلة جذريا والتي مضى عليها أكثر من نصف قرن وان ما قام به رجال القوات الخاصة منافيا لحقوق الإنسان ومنافيا للأعراف ومع الأسف صوروا الكويت في القنوات الفضائية المحلية والعالمية كأنها دولة بوليسية وقمعية وجعلت من يصطاد بالماء العكر يجعلها مادته الاعلامية ومنذ متى نرى مدرعات القوات الخاصة تقتحم المدن السكنية وتتسبب في الرعب والذعر للمواطنين.

وقال الخليفة في تصريح صحافي إننا نستغرب من بيان وزارة الداخلية والذي صدر على مدى الأيام الـ 3 التي سبقت يوم الجمعة عبر وكالة الأنباء الكويتية وتناقلته الصحف والمحطات الفضائية والذي يخرج من البدون لا يلوم إلا نفسه، وهذا نهج جديد لم نعتد عليه بالكويت بلد الأمن والأمان والديموقراطية وتناسى البعض أن العالم اليوم أصبح قرية صغيرة ولا يستطيع كائنا من كان أن يقتحم ويضرب ويهين كرامات الناس ولن يراه أحد، فهذا الأمر بالماضي فما حدث يوم الجمعة كان ينقل أولا بأول وعلى الهواء مباشرة عبر التويتر والواتساب بتصوير فيديو، فرأى الشعب الكويتي ما حدث من ضرب وترويع للمعتصمين وهم يخرجون من صلاة الجمعة.

محمد الخليفة

أناشد وزير الداخلية وضع الحلول السريعة في تجنيس جميع المستحقين أيا كان عددهم

وتساءل الخليفة: إذا صدقت الأخبار التي تم تناقلها بوفاة شاب من البدون يدعى فيصل العنزي لم يتجاوز الرابعة والعشرين من عمره بسبب الدخان الذي غطى المنطقة بأكملها بغاز مسيل الدموع فكم من مريض مصاب بالربو تأثر بذلك الغاز، أوصل الحال بنا لهذه الدرجة إضافة الى عشرات الإصابات من المعتصمين ورجال الأمن فمن المسؤول عنها ومن أعطى مثل ذلك القرار غير المدروس تماما من ضرب وترويع فليس من شيم العرب والكويتيين منهم أن يضربوا النساء فهذه كارثة إنسانية وكارثة أخلاقية كيف تضرب امرأة على مرأى ومسمع قيادات الداخلية وكيف يسمحوا لأنفسهم بتحويل منطقة بأكملها كساحة معركة ولا نقول إلا أملنا في رئيس الوزراء أن ينصف هذه الفئة من الظلم الواقع عليهم حتى لا يستشري في البلاد وعلى وزارة الداخلية تشكيل لجنة تحقيق لوضع النقاط على الحروف والإفراج عن جميع المعتقلين من هذه الفئة والغريب أن أحد المعتقلين والده أصيب في موكب سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد رحمه الله عندما تعرض لمحاولة اغتيال في عام 1985 ومازال «بدون».

وناشد الخليفة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود ضرورة وضع الحلول السريعة والتي تكمن في تجنيس جميع المستحقين أيا كان عددهم وعدم المماطلة في هذا الأمر فالجميع اعترفوا بوجود أكثر من 34 ألفا من المستحقين للحصول على الجنسية، فلماذا المماطلة والتأخير في منحهم الجنسية الكويتية اذا كانوا يستحقونها وأن يتم تحويل الوعود والأقوال الى أفعال حتى لا تتضخم الأمور ويحدث ما لا تحمد عقباه.

وأوضح الخليفة ان ملف البدون سهل اذا أرادت الحكومة أن تراه سهلا وصعب إذا رأته صعبا ولدينا بدون مستحقون للجنسية بنسبة 100٪ وهذا بشهادة القيادات بالدولة ابتداء من سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك وكذلك نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود، إضافة الى رئيس الجهاز المركزي صالح الفضالة والذين أقروا بوجود ذلك العدد الكبير من المستحقين فلماذا المماطلة في تجنيسهم بدفعة واحدة وعدم تأخيرهم فهناك اعتراف رسمي وعبر أجهزة الدولة الرسمية بأنهم كويتيون وسأسعى للمطالبة بإغلاق هذا الملف نهائيا وإذا عدنا الى قانون الجنسية نجد الحل سهلا ففي عام 1961 عندما صدر قانون الجنسية اعتبروا سنة 1920 سنة الأساس وكل من أثبت تواجده قبل ذلك العام حصل على الجنسية الأولى بالتأسيس يعني تواجد قرابة 40 عاما واليوم الحكومة تضع التواجد في عام 1965 وما قبلها شرط أساسي للتجنيس وهذا يعني أن أقل بدون مسجل في إحصاء 1965 لديه تواجد أكثر من 47 عاما ويتم منحه الجنسية بالتجنس، فلماذا هذا التأخير؟ ونشيد بالحكومة التي أضافت بعض الشرائح منهم المشاركين في الحروب العربية 1967 و1973، وكذلك حرب غزو الكويت والتحرير، وكذلك أبناء الأرامل والمطلقات وأبناء الشهداء، والمطلوب الاستعجال بحل هذه القضية التي صنعتها الحكومة جذريا ويكفينا لجانا وظلما لهذه الفئة.

وأضاف الخليفة: ان الشيخ صباح السالم، رحمه الله، عندما ودع رجال الجيش من البدون في عام 1973 لمشاركتهم تحت العلم الكويتي في الجولان، قال لهم: عندما تعودوا للبلاد جميعكم كويتيون، ومازالوا حتى يومنا هذا بدون، وكذلك سمو الأمير الراحل الشيخ سعد العبدالله، رحمه الله، عندما التقى العسكريين البدون أثناء الاحتلال في قاعدة الملك خالد بحفر الباطن وشكوا له حال عدد من العسكريين البدون، قال لهم: عندما تعود الكويت لن يبقى فيكم ولا واحد بدون فجميعكم كويتيون، وها أنتم ترتدون البدلة العسكرية وتسيرون تحت العلم الكويتي لتحرير الكويت، ولا توجد وطنية أكثر من ذلك. واليوم مضى على الغزو قرابة ربع قرن ومازالوا بدون، ويجب الاستعجال بحل القضية وعدم التأخير فيها وإذا كان وزير الداخلية يؤكد ان هناك كشفا جاهزا للتجنيس فلماذا لا يتم إعلان أسماء المستحقين وتجنيسهم اليوم قبل الغد؟

أكد ضرورة الاهتمام والتركيز على التنمية خلال المرحلة المقبلة

الخنفور: على رئيس الوزراء أن يحسن اختيار أعضاء حكومته بعناية وكفاءة

أكد النائب السابق ومرشح الدائرة الرابعة سعد علي الخنفور أهمية وضرورة التركيز على التنمية والاهتمام بالموارد البشرية والبحث عن موارد أخرى بديلة غير النفط الذي ترتكز عليه الدولة بشكل أساسي وكامل، مشيرا إلى أنه يجب الاستفادة من الفوائض المالية التي تزخر بها ميزانية الدولة بفتح المجالات الصناعية وبناء مصانع ذات جانب ربحي وتسويقي حتى تشكل مدخولا ثانيا للدولة. وقال الخنفور «لقد مللنا من الحديث عن التنمية طوال السنوات الماضية دون أن يتم تنفيذ أجندة واضحة في هذا الشأن على أرض الواقع»، مبينا أن الوزراء السابقين الذين تسلموا ملف التنمية في الكويت لم يكونوا على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقهم، بل تفرغوا لمصلحتهم الخاصة على حساب مصالح الدولة والتنمية الحقيقية حتى أصبحوا يبيعون الوهم للشعب الكويتي. وشدد الخنفور على ضرورة أن يحسن رئيس الوزراء المقبل اختيار وزرائه وفريق عمله بعناية فائقة خلال المرحلة المقبلة إذا كان بالفعل يريد تعزيز عمله والخروج بنتائج يصفق له الشعب الكويتي بحرارة والابتعاد عن المجاملة، خصوصا في هذا الجانب «فالناس لم تعد تحتمل ما يحصل وتريد أن تشهد وترى التنمية الحقيقية على أرض الواقع وليس حبرا على ورق».

سعد علي الخنفور

قال إنها خالفت القانون والمواطن أصبح ضحية غلاء الأسعار

الحصبان: لتراجع الحكومة رواتب موظفي الدولة

شدد مرشح الدائرة الثانية المحامي دوخي الحصبان على ضرورة أن تقوم الحكومة بتطبيق القانون المتعلق بالنظر في رواتب المواطنين ومراجعتها كل سنتين تطبيقا لنص القانون رقم 49 لسنة 1982 في شأن زيادة مرتبات الموظفين والعسكريين والمدنيين والمعاشات التقاعدية.

وقال الحصبان ان المادة الرابعة من هذا القانون تنص على انه «يعاد النظر كل سنتين على الاكثر من تاريخ العمل بهذا القانون في مستوى المرتبات والمعاشات التقاعدية على ضوء زيادة نفقات المعيشة وذلك وفقا للقواعد والاحكام التي يقررها مجلس الوزراء»، مؤكدا ان الحكومات السابقة كلها من بعد صدور هذا القانون خالفت الدستور والنصوص والتشريعات التي تصدر باسم الامة لعدم تنفيذها هذا القانون بالذات.

وأضاف الحصبان بالقول «من عام 1982 ونحن نسأل انفسنا والحكومات المتعاقبة منذ ذاك العام: هل تم العمل بالقانون وتطبيق نصوصه كما يجب وكما هو مطلوب من السلطة التنفيذية؟ ولماذا لم تحاسب الحكومة على عدم تنفيذه طوال تلك السنين؟، مؤكدا ان المواطن اليوم اصبح يذهب لاخذ حاجاته من السوق السعودية في ظل ارتفاع اسعار السلع من جانب وفي ظل عدم وجود اي زيادات على المرتبات، متسائلا: من وراء التضاعف الطردي للاسعار ومن المستفيد من عدم تنفيذ القوانين في البلاد؟

دوخي الحصبان

طالب بتثقيف المجتمع الكويتي مرورياً

الكندري: هيئة عامة للطرق لمعالجة المشاكل المرورية

طالب مرشح الدائرة الانتخابية الأولى عيسى الكندري الحكومة بالإسراع في إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل، كأحد الحلول لمعالجة مشاكل الازدحام المروري بعد أن وصل حدا لا يطاق، وباتت مشاكله تؤرق المواطنين، وتنعكس سلبا على نفسيات جميع العاملين لدى وصولهم إلى مقار أعمالهم بشق الأنفس.

وطالب الكندري بأن تجمع الهيئة في عضويتها جهات الدولة المرتبطة بالطريق، والتي تتقاذف المشكلة فيما بينها وتلقي باللائمة على الأخرى، وخصوصا وزارة الأشغال وبلدية الكويت والداخلية، وأن تعمل تحت مظلة واحدة، ويرأس جهازها التنفيذي قائد مهني ذو اختصاص وخبرة في مجال الإدارة وهندسة الطرق، ويمكن للهيئة الاستعانة بخبرات عالمية في هذا المجال تساهم في حل هذه المشكلة المزمنة، التي تكبر ككرة الثلج يوما بعد يوم.

وقال الكندري إن هذه الهيئة ليست بدعة نختلقها، بل معمول بها في دول عريقة مثل هونغ كونغ التي واجهت أسوأ من ظروفنا، لكنها اتخذت القرار وعالجت المشكلة باحتراف.

وأضاف الكندري أن هذه الهيئة يمكنها دراسة مشاريع مترو الأنفاق وسكك الحديد أيضا، وبرامج التحكم المروري للقواطع والإشارات المرورية والاستشعار عن بعد وغيرها من الوسائل الفنية المستخدمة عالميا لحل مشكلة الازدحام المروري، المهم أن تتخذ الحكومة القرار، وتبدأ العمل وتزيل جميع العقبات الروتينية وتجعل حارة الطريق تحت إشراف هذه الهيئة، التي أرى أن يمتد دورها لتقييم الحوادث المرورية، ومواقع تكدسها، وأسرارها، ثم دراستها وتحليلها ووضع الحلول ومعالجتها جذريا.

واستهجن الكندري من قصر الحكومة معالجاتها للمشكلة المرورية على التشدد في الغرامات التي تثقل ميزانيات الآباء والمتقاعدين الذين يتحملون مخالفات أولادهم وتابعيهم دون ذنب ارتكبوه، فهذه الفلسفة في العقاب وحدها لن تجدي في حل هذه المشاكل، وقد جربت وثبت فشلها.

وأخيرا طالب الكندري بضرورة تثقيف المجتمع مروريا وخصوصا رجل المرور نفسه، والعمل على رفع كفاءته والارتقاء به حتى يكون على دراية تامة باستخدام التكنولوجيا الحديثة لتسهيل مهمة المعالجة.

عيسى الكندري

عمر الرشيدي: المرحلة المقبلة تتطلب التعاون الجاد للنهوض بالبلد

أكد مرشح الدائرة الخامسة لانتخابات مجلس الامة (2012) عمر الرشيدي ان المرحلة المقبلة من الحياة السياسية الكويتية هي مرحلة مهمة تتطلب التعاون الجاد للنهوض بالبلد والتسريع في انجاز خطة التنمية التي اقرت في المجلس الماضي لكن حتى الآن لم تطبق. وذكر أن الدائرة الخامسة تعاني من نقص في الخدمات والمرافق العامة وعلى رأسها بناء مستشفى جديد للدائرة حيث لا يوجد فيها سوى مستشفى واحد فقط هو العدان رغم كونها من كبرى الدوائر الانتخابية مساحة وعددا. وتحدث عن الازدحام الشديد في الدائرة وضيق الشوارع وقلة المداخل والمخارج لبعض المناطق مما يسبب حوادث مرورية اضافة الى ازدياد المشكلات المرورية عند شوارع المنطقة بشكل عام وعند المدارس بشكل خاص.

عمر الرشيدي

أمل أن يضم المجلس القادم نواباً ذوي خبرة اقتصادية

القبندي: ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص لقيادة الاقتصاد الوطني

أكد مرشح الدائرة الأولى المستقل وليد احمد القبندي على ضرورة الاستقرار السياسي والابتعاد عن التأزيم المفتعل وأهمية الرقابة البناءة كونها مرتبطة ارتباطا كبيرا بدفع عجلة التنمية عن طريق تشريع القوانين لاسيما الاقتصادية منها التي تحتاج الى التخفيف من الجرعات السياسية السابقة». وأفاد القبندي بان هناك العديد من القطاعات الاقتصادية تحتاج الى دعم أكبر لتحريكها وأهمها الصناعة والمنتج الكويتي وضرورة دعم التمويل الحكومي لهذا القطاعات الحيوية حيث اننا بحاجة ماسة الى المنتجات الاستهلاكية من هذا القطاع.

وأعرب القبندي عن أمله في ان يضم المجلس القادم نوابا من ذوي الخبرة الاقتصادية العملية في هذا الجانب يوازيهم وزراء في الحكومة ذوو دراية عملية اقتصادية سواء من خلال عملهم في قطاعات اقتصادية حكومية او خاصة للاسراع في تنفيذ وتفعيل القوانين غير المفعلة والمرتبطة بالخطة الخمسية. مؤكدا على ان المرحلة المقبلة في الكويت تتطلب العمل على ارساء دعائم اقتصادية واجتماعية واستراتيجية من خلال ضرورة التوجه لتحصين الاقتصاد الكويتي من التبعات السلبية التي يكون مصدرها الاقتصادات المتقدمة حتى يتم تخفيف آثارها على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، مشيرا الى ان الاقتصاد الكويتي مفتوح بشكل كبير على الاقتصادات الخارجية نتيجة ترابطه من خلال الصادرات والواردات من جهة، ومن خلال أهم ايرادات الدولة وهو النفط.

وقال القبندي انني ارتأيت ان اعمل وفق برنامج محدد وواضح من أجل الكويت، ودعما لبرامج الإصلاح في جوانبها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية مشيرا الى ان توجهات صاحب السمو الأمير واضحة نحو البناء الاقتصادي التنموي، وكثيرا ما نقرأ ذلك في عدة مناسبات ان سموه يؤكد حرصه على انجاز مهمة تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري مهم في المنطقة».

وتابع: اقرار قانون الجرائم الالكترونية وتعديل وتفعيل ومراقبة قانون مشاريع الـB.O.T، والسماح للأجانب بتملك الشقق السكنية.

واضاف ان المجلس المقبل مطالب بإعادة النظر في العديد من التشريعات الاقتصادية الحيوية أهمها الخصخصة وقانون البناء والتحويل والتشغيل لما لهذه القوانين من أهمية في تعزيز دور القطاع الخاص وتحويله الى قطاع ريادي في قيادة الاقتصاد الوطني. وأوضح ان الكويت بحاجة حاليا الى مشرعين متخصصين في الاقتصاد للتعايش. واتفق على ان الوضع الاقتصادي الحالي بحاجة ماسة الى تعاون النواب في البرلمان القادم 2012 مع الحكومة، لدفع عجلة التنمية وتنفيذها، ولتطبيق وتشريع قوانين اقتصادية جديدة أكثر تماشيا مع اقتصادات الدول المتقدمة. وأعرب عن أمنياتهم بضرورة استجابة أعضاء مجلس الأمة القادم لهذه المطالب وتفعيلها على ارض الواقع كونها من المتطلبات الرئيسية لخطة التنمية وتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري. وطالب مجلس الأمة القادم بوضع قوانين اقتصادية محفزة وجديدة لاسيما انها لم تتغير ولم تفعل منذ اكتشاف النفط حتى يومنا الحالي، وخاصة بالنسبة للقطاع العقاري، حيث ان 50٪ من قوانينه تعتبر مقيدة. وقال القبندي اقتصادنا بحاجة الى تنويع وليس التركيز على مصدر واحد مثل النفط، مشيرا الى ان كويت ما قبل النفط كانت تعتمد على مصادر دخل اكثر منها حاليا كالتجارة الخارجية والغوص والصناعة والحرف التي انعدمت أو اختفت.

إعلان

يعلن المصفي للشركة العالمية القابضة ش.م.ك مقفلة (تحت التصفية)

للسادة المساهمين عن انعقاد الجمعية العامة العادية المزمع انعقادها في يوم الثلاثاء الموافق 2012/2/7 في مقر وزارة التجارة والصناعة في مجمع الوزارات قاعة (ب) في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً.

فعلى السادة المساهمين الكرام مراجعة مكتب رودل الشرق الأوسط - برقان محاسبون عالميون الكائن في الشرق - شارع أحمد الجابر - مجمع دسمان - بلوك 2 - الدور التاسع - هاتف رقم 22464573/4/5/6/7. وذلك لاستلام جدول الأعمال.

المصفي/ عبدالحسين محمد الرشيد

جمعية الصليبية التعاونية

إعلان

تعلن جمعية الصليبية التعاونية عن :

أولا : فتح باب قبول طلبات مكاتب تدقيق حسابات الجمعية عن السنة المالية التي تبدأ في 2012/1/1 وتنتهي في 2012/12/31 وعلى الراغبين من أصحاب مكاتب تدقيق الحسابات المؤهلة التقدم بطلباتهم شاملة الأتعاب ضمن مغلفات مغلقة إلى إدارة الجمعية (قسم السكرتارية) في أوقات العمل الرسمية ولمدة اسبوعين من تاريخ هذا الإعلان .

ثانيا : دعوة السادة المساهمين الغير مستكملين ملفات عضويتهم ولديهم ازدواجية مع جمعيات اخرى مراجعة إدارة الجمعية مصطحبين معهم البطاقة المدنية الأصلية سارية المفعول أو شهادة أصلية من الهيئة العامة للمعلومات المدنية لاستكمال ملفاتهم وتصحيح أوضاعهم لمدة شهر من تاريخ الاعلان لتكون العضوية مطابقة للواقع وطبقا لتعليمات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، حيث ان صحة العضوية واحضار البطاقة المدنية الاصلية او مستخرج من الهيئة العامة للمعلومات المدنية شرطا لحضور اجتماع الجمعية العمومية .

المدير المعين